

حقائق عن

سياسة المملكة

ان كل متتبع لسياسة المملكة العربية السعودية في تاريخها الحديث ، يلمس لأول وهلة بأن قواعد هذه السياسة راسخة ثابتة لا تغيير فيها ولا تبديل ، وقد يكون هذا الثبات مدعاة الى القول بأن تلك السيرة السياسية لا تقرها الاساليب العصرية التي سار عليها كل سياسي محترف ، فهو اليوم يتمسك برأى ويناضل في سبيله وغدا ينقلب الى نقيضه أو يقاومه .

ولا تفسر لهذا الثبات الا لأن المملكة العربية السعودية تؤمن بسياسة القرآن الكريم تطبق تعاليمه وتسير على هديه ، وهي السياسة المثلى التي جعلتها دائما في منأى عن المنازعات أو الخلافات السياسية حتى اذا اضطرت الى خوض معركة سياسية ، خاضتها في تودة واناة وحذر وحذق الى ان ينتهي بها الأمر الى تحقيق مرسومته منذ البداية .

وفرضت الظروف على المملكة العربية السعودية نوعا معينا من السياسة أو الارتباطات اتخذت مظاهر شتى حتى أصبحت في مجموعها اطارا لسياستها لا تخرج عنه في أية حالة من الحالات ، وان كان البعض

العربية السعودية

قد يرى أن هذا الاتجاه بعيدا عن سياسة المملكة التي اعتادت أن تنتهجها حتى إذا تبلورت الأمور أكثر فأكثر ، ثبت أن هذه السياسة لم يطرأ عليها أي تغيير أو تبديل .

أول من حقق الوحدة :

فالمملكة العربية السعودية هي أول دولة عربية حققت الوحدة العربية الأصيلة بعد أن تكاملت لها جميع مقوماتها وذلك عندما نودي يوم ٨ من يناير ١٩٢٦ بالملك عبد العزيز ملكا على الحجاز وسلطانا لنجد ، وعين الأمير فيصل (رحمه الله) يوم ١٧ من أغسطس ١٩٢٦ نائبا للملك في الحجاز ، وأصبحت هذه الوحدة سدة رمزا لأمانتي الأمة العربية وهادفا تسعى إلى تحقيقه على المدى البعيد لأن الظروف التي كانت تجتازها الدول العربية في ذلك الحين لم تكن تسمح بقيام أية وحدة في أي جزء من الوطن العربي .

بشر بالجامعة قبل مولدها :

من هذا الايمان الراسخ بالوحدة التي تهدف الى المصلحة العربية العليا ، نادى الملك عبد العزيز عام ١٩٣٧ بضرورة تأليف لجنة تضم شخصيات عربية مخلصه تعمل على وضع الاسس لتوحيد الجهود لما فيه خير الامة العربية وازالة الخلافات القائمة بين الحكومات العربية ، ولم تكن تلك الدعوة وليد بيان أذاعه العاهل السعودي بل جاءت خلال حديث جرى بين جلالة وبين عوني عبد الهادي الزعيم الفلسطيني المعروف خلال زيارته للرياض مع بعض رفاقه عندما عرضوا على جلالة الحالة في فلسطين (١) .

وطلب العاهل السعودي من عوني عبد الهادي أن يبحث هذا الموضوع برمته مع مستشاريه خالد القرني وبشير السعداوي وحافظ وهب ، بعد أن تعهد جلالة بأن يقف وراء تلك اللجنة يساندها بكل طاقاته .

حتى اذا عاود الزعيم الفلسطيني زيارته للمملكة السعودية عام ١٩٤١ كرر جلالة الدعوة مرة أخرى الى تشكيل اللجنة المشا راليها ، ولم يترك عوني عبد الهادي تلك المناسبة دون أن يذكر جلالة بأنه سبق أن اقترح قيام تلك اللجنة خلال لقائه مع جلالة عام ١٩٣٧ (٢) .

وكانت غاية جلالة من تشكيل اللجنة المذكورة تحقيق الامور التالية :

- ١ - انقاذ فلسطين من الخطر الذي يهددها .
- ٢ - توحيد الجهود لما فيه مصلحة الدول العربية .
- ٣ - ازالة الخلافات القائمة بين الحكومات العربية .

والبحث في تفاصيل هذه الامور يتطلب جهودا متواصلة مقترنة بدراسة عميقة لاسيما بعد أن لمس العاهل السعودي التخاذل الموجود بين العرب أنفسهم الذين لا يتمسكون بأهداب الشريعة حتى نسيتهم هذه الشريعة ، وانه لا يخشى في الله لومة لائم ، وانه رجل كل راسماله المصحف الكريم الذي في رقبته والسيف الذي في يده ، وانه يعرف أن الشعوب العربية كلها طيبة ، ولكن الشر يأتي من بعض الزعماء (٣)

آراء واضحة للملك عبد العزيز :

ولم تخرج اللجنة التي دعا اليها جلالتة الى حيز الوجود ، لأن البعض أحس من وراء تشكيلها وتكوينها ما يهدد مصالحه الذاتية ، حتى اذا انطلقت في أرجاء الامة العربية ، الدعوة الى تحقيق نوع من الوحدة العربية ودعا مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر في ذلك الحين الوفود العربية من ست دول عربية ، وهي الدول التي تعتبر مستقلة ، كان الوفد السعودي في هذه المباحثات واضحا كل الوضوح خلال الاجتماعات الاربعة التي عقدها مع رئيس وزراء مصر .

ففي الجلسة الاولى التي عقدت يوم ١١ من اكتوبر ١٩٤٣ ابلغ الوفد السعودي مصطفى النحاس باشا آراء الملك عبد العزيز بشأن التعاون المطلوب تحقيقه بين الدول العربية على النحو التالي (٤) :

- ١ - الرغبة في العمل لما فيه تأييد الصلات بين المملكة العربية السعودية ومصر بصورة خاصة ، والبحث في كل ما من شأنه أن يؤدي الى مافيه الخير للامة العربية .
- ٢ - يجب أن يكون هدفنا العمل بكل مايمكن لمصلحة الامة العربية جمعاء دون النظر لجر منم لبعضها البعض الآخر أو على حساب البعض الآخر .
- ٣ - يجب أن نتقي المخاطر والعبائل التي تضر مصلحة الامة العربية .
- ٤ - يجب أن تكون خطانا في هذا المعترك معقولة مضبوطة حتى لا نتعرض لما يعوق سيرنا ويسد علينا الطريق .
- ٥ - يجب أن يكون سيرنا في قضيتنا مبنيا على دراسة دقيقة لاوزاع الامة العربية حتى نستطيع أن نصف لها العلاج الناجع ، اذ أننا لو أردنا مثلا أن نجتمع الامم العربية كلها في دولة واحدة لتعارض ذلك مع الاوزاع القائمة وقد ينشأ عنه اصطدام ليس لأحد مصلحة فيه .

- ٦ - يجب أن يكون اشتراك الاقطار العربية على قدم والمساواة التامة بعضها مع بعض .

ونوقشت تلك الآراء على مدى جلستين مغلفتين ، حتى اذا عقدت الجلسة الرابعة المغلقة دونت فيها وجهات النظر وهي تشتمل على ما يأتي (٥) :

أ - أن تستمر المساعي الفردية من الحكومة العربية لما فيه مصلحة لأي بلد عربي آخر ، وأن يكون ذلك بشكل يؤدي الى الثمرة المطلوبة فلا يحدث مضارا بمصلحة العرب وأصدقاء العرب .

ب - يرى تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسي في الوقت الحاضر الى أن تتغير الظروف القائمة .

ج - الرغبة في تنمية التعاون الثقافي والزراعي مع مصر وسائر البلدان العربية ، ثم أعيد البحث في تلك الآراء ، فكان الرأي الذي استقر بشأنها في الجلسة الخامسة المغلقة على النحو التالي (٦) :

١ - ابداء أمنية البلاد العربية السعودية بأن تصل البلدان العربية لما تتمناه من الهناء والسعادة .

٢ - شعور جلالة الملك نحو البلاد الشامية جمعاء وما يتمتعن لها من عز واستقلال في حكمها الجمهوري القائم في كل من سورية ولبنان .

٣ - المملكة العربية السعودية تعمل كل ماتستطيع لخلاص فلسطين مما هي فيه وترى أن تكون الكلمة في شأن فلسطين لما يجمع عليه أهلها فهم يقررون الشيء الذي يرونه صالحا لبلادهم .

٤ - ان موضوع التعاون بين البلاد العربية في المسائل الاقتصادية والثقافية أو أي تعاون ممكن ، فالمملكة العربية السعودية لا تمنع فيه عندما يكون ذلك في الامكان ويكون الوقت ملائما له .

خطاب شامل :

ثم أجمل جلالة الملك عبد العزيز هذه الآراء في خطاب أرسلته حكومته يوم ١٩

من محرم سنة ١٣٦٤ هـ الموافق ٢ من يناير ١٩٤٥ الى الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ، خلفاً لرفعة الاسكندرية الذي تضمن انشاء جامعة للدول العربية ، على أن تؤلف لجنة تحضيرية لاعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة ولبحث المسائل السياسية التي يمكن ابرام اتفاقات فيها بين الدول العربية .

وجاء في خطاب الحكومة السعودية الى الدكتور أحمد ماهر مانصه (٧) :

ان الحكومة العربية السعودية كانت ولا تزال من العاملين والراغبين في جمع كلمة العرب ، وتحب أن ترى كلمة الدول العربية مجتمعة ومتفقة على مبادئ وأسس قوية من شأنها أن تهدي الى ماتصبو اليه الامة العربية ، وهذه المبادئ هي كما يلي :

١ - يعقد بين الدول العربية حلف يرمي الى تكافلها وتعاونها لسلامة كل منها وسلامة مجموعتها ويضمن حسن الجوار بينهم ، وقد سبق للمملكة العربية السعودية والمملكة العراقية واليمانية خطوة موفقة في هذا السبيل .

٢ - على أنه من المفهوم أن لكل دولة عربية أن تعقد مباشرة اتفاقات لسلامتها مع أية دولة عربية أخرى من غير أن تكون ضارة باحدى الدول العربية مما يضمن حسن الجوار والتعاون الاخوي .

٣ - ان تكافل العرب وتحالفهم وتضامتهم ليس موجهاً الى أية غاية عداثية نحو أية أمة أو دولة أو جماعة من الدول وانما هي أداة للدفاع عن النفس ولاقرار السلم ودوامه ولتأييد مبادئ العدل والحرية للجميع .

٤ - الحرب محرمة بين الدول العربية وكل خلاف يشجر بين طرفين في المجموعة العربية في أمر جديد أو في تقصير أحد الطرفين في تنفيذ ماالتزم به من تعهدات قبل حكومة عربية من دول الحلف ، يحل بالاصلاح والتوسط أو بالتحكيم على اصول العدل والقسط بين الاخوين لحل الخلاف وانفاذ ما لم ينفذ من تعهدات واذا امتنع أحد الطرفين عن قبول التحكيم أو عن الاذعان لما حكم به ، فللدول العربية نصيحته ودعوته للحق ، فان بنى واعتدى فلها بعد التشاور أن تقرر ما تراه لايقاف الاعتداء واقامة العدل والقسط في ساحة الامة العربية .

٥ - اجتنابا للمشاكل بين الدول العربية يجب أن يكون مفهوما من البداية أن نظام سورية ولبنان كجمهوريتين سيستمر ، كما هو مفهوم أن استقلالهما التام متفق عليه .

٦ - أن السعي لتوحيد الثقافة وتوحيد التشريع بين الدول العربية وفي ساحة الأمة العربية كلها عمل مشكور ، غير أن ظروف المملكة العربية السعودية ووجود البلاد المقدسة فيها يجعل لها وضعاً خاصاً فهي ستمتنع عن تنفيذ أي مبدأ في التعليم أو التشريع يخالف قواعد الدين الاسلامي وأصوله .

٧ - تتعاون الدول العربية على تسهيل معاملاتها وتجاريتها وتقوية اقتصادياتها باعتبارها أمة واحدة ذات مصلحة مشتركة ، على أن هذا التعاون لا يحرم أحداً منها من حريته في ادارته المالية والاقتصادية لبلاده وداخل حدود دولته بكامل سلطاته حسبما تقتضيه ظروفه ومصالحته الخاصة .



من خلال تلك الآراء التي بسطها العام لالسعودي الملك عبد العزيز سواء في مباحثات وفد الحكومة العربية السعودية مع مصطفى النحاس باشا أو مع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ، يتضح بجلاء حرص العاهل السعودي على تحقيق الأمور التالية بشأن تنظيم التعاون بين الدول العربية وإنقاذ فلسطين وهي :

الابقاء على النظام الجمهوري في كل من سورية ولبنان ، وأن المملكة العربية السعودية لن تدخر وسعاً في سبيل إنقاذ فلسطين على أن تكون الكلمة النهائية لأهالي فلسطين أنفسهم ، ثم إيجاد حلف يضم الدول العربية لصيانة سلامتها وحتى لا يعتدي عليها مع تحريم القتال بين الدول العربية وحل الخلافات التي قد تنشأ بينها عن طريق الوساطة والتحكيم .

أن موضوع التعاون السياسي بين الدول العربية فترى المملكة العربية السعودية ضرورة إرجائه إلى أن تتبدل الحالة القائمة في الدول العربية التي ترتبط بعضها بالتزامات خارجية تحول بينها وبين حرية الحركة في المجال الدولي ، على أن يؤخذ في

الحسبان أن المملكة العربية السعودية مستعدة للتعاون مع مصر كما أنها ستطبق في ميدان التعاون الثقافي والتشريعي مايتماشى مع الشريعة الاسلامية .

سياسة بعيدة المدى :

والذي يهمنا من هذا السرد هو أن السياسة التي أرسى قواعدها الملك عبد العزيز لم تتبدل على الإطلاق حتى يومنا هذا بشأن جميع المسائل السابقة ، فقد نادى جلالة عام ١٩٣٧ بإيجاد لجنة يعمل أعضاؤها لما فيه خير الدول العربية وانقاذ فلسطين ، فخرجت هذه اللجنة عام ١٩٤٥ تحت اسم (جامعة الدول العربية) ، أما فيما يتعلق بفلسطين فقد رأى جلالة أن تكون الكلمة الفاصلة في شؤونها متروكة لأهلها ، وهو الأمر الذي تحقق فيما بعد على مرحلتين :

الاولى : قيام حكومة عموم فلسطين يوم ٢٢ من سبتمبر ١٩٤٨ ، وتشكيل المجلس الوطني الذي عقد جلسته الاولى يوم ٣٠ من سبتمبر ١٩٤٨ بمدينة غزة ، أما المرحلة الثانية : فتجلت في قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥ .

السبيل الى انقاذ فلسطين :

على أن جلالة الملك عبد العزيز كان يرى أولا وقبل كل شيء ، ألا سبيل الى انقاذ فلسطين من الخطر الذي يهددها الا بوقف الهجرة اليهودية ، حتى اذا انعقد مؤتمر فلسطين في لندن اعتبارا من يوم ١٨ ذي الحجة ١٣٥٧ هـ الموافق ٧ من فبراير ١٩٣٩ م ، وكان (فيصل) على رأس الوفد السعودي المؤلف من الشيخ حافظ وهبه وابراهيم السلميان بن عقيل وفؤاد حمزة ، عليهم جميعا رحمة الله ، وقد أوصى الملك عبد العزيز الأمير فيصل « رحمه الله » بأن يعمل جاهدا مع الانكليز للاتفاق على أمرين هما : العفو التام عن جميع السجناء العرب الفلسطينيين ، ووقف الهجرة اليهودية الى فلسطين أما استقلال فلسطين فيتم البحث فيه بعد تحقيق الأمرين السابقين (٨) .

بحث وموافقة ولكن :

ومن الثابت أن جلالة الملك عبد العزيز بحث هذين الأمرين مع البريطانيين في جدة ، وأنهم أبلغوا جلالتهم - بعد إخطار الحكومة البريطانية وتلقي ردّها - بأن بريطانيا على استعداد للموافقة عليهما بشرط أن يكون ممثلو العرب في مؤتمر لندن مسلمين وألا يشيروا الزوابع في جلسات المؤتمر ، ولكن على حد قول جلالتهم للزعيم الفلسطيني عوني عبد الهادي ، أصر بعضهم إلى أن يشير الغبار في المؤتمر رغم النصيحة التي وجهتها اليهم وزارة الخارجية البريطانية بألا يسلكوا هذا الطريق مما أثار الصهيونيين على الحكومة البريطانية ودفعهم إلى إقامة المراقيل في سبيل انجاح المؤتمر (٩)

موقف لفصيل :

ولست هنا بصدد الحديث عن النتائج التي انتهت إليها مؤتمر لندن بشأن قضية فلسطين وظروفها وملابساتها ، فقد يكون لهذا حديث آخر ، إلا أنني أسجل هنا أن الحكومة البريطانية كانت تعد العدة لاتصال المندوبين العرب بأعضاء الوفد اليهودي ، غير أن تلك المحاولة لم تنجح إلا مرة فكانت النتيجة وخيمة وبيلة (١٠) .

وكان الوفد السعودي برئاسة الأمير (جلالة الملك فيصل رحمه الله) هو الوفد العربي الوحيد الذي رفض حضور هذا الاجتماع المشترك ، بل إن (جلالتهم) هدد بالانسحاب من المؤتمر والعودة إلى بلاده .

وهكذا حرصت المملكة العربية السعودية على وضع سياسة ثابتة هي عدم إجراء أية مباحثات مباشرة مع الصهيونيين ، وهي السياسة التي أكدتها فيما بعد اجتماعات مجلس الجامعة العربية في مناسبات شتى .

استخدام الضغط :

ولكن هناك ما هو أهم من ذلك ، فعندما ناقشت الأمم المتحدة قضية فلسطين

في مؤتمر ١٩٤٧ في ضوء الاقتراح الخاص بتقسيم فلسطين أحست الوفود العربية بمدى الضغط الواقع على أعضاء المنظمة الدولية لماصرة التقسيم ، عندئذ رئي عقد اجتماع ضم رؤساء الوفود العربية وعلى رأسهم الأمير (الملك) فيصل لبحث الوسائل التي تمنع الحكومة الأميركية من المضي في تأييد التقسيم ، وانتهى الرأي بينهم على إبلاغ الحكومتين الاميركية والبريطانية بأن أعمال النفط ستوقف في البلاد العربية اذا استمرت أمريكا في خطتها المماثلة للصهيونية .

وكان أشد المتحمسين لهذا الرأي «فيصل» العظيم رحمه الله وانتهى الامر بتكليف أحد رؤساء الوزارات العرب بالشخص الى الرياض لينهي الى جلالة الملك عبد العزيز بما تقرر اتخاذه من اجراء حاسم للحيلولة دون صدور قرار التقسيم ، ولكن هذا الرئيس تخلف عن السفر ، ومن ثم صدر قرار هيئة الامم بالموافقة على التقسيم (١١)

وبعد نحو خمسة وعشرين عاما نفذ (فيصل) ما أصر على تنفيذه من قبل ، عندما منع البترول في حرب اكتوبر المجيدة عن أمريكا وكل دولة أوربية تناصر الصهيونية .

حول التحكيم وعدم الالتجاء للقوة :

واتضح بعد نظر العاهل السعودي الكبير بشأن تسوية النزاع الذي قد ينشب بين دولتين عربييتين بالتوسط أو التحكيم وعدم الالتجاء الى القوة لفض هذا النزاع ، عندما تضمن ميثاق الجامعة في المادة الخامسة ما نادى به جلالة ، كما تضمن الميثاق في المادة التاسعة ما أبداه جلالة من حق كل دولة عربية في عقد مآثرات من اتفاقات مع أية دولة عربية أخرى مادام رائدها المصلحة العامة .

وعندما هددت سورية من إحدى جاراتها عام ١٩٤٨ ، اقترح جلالة عقد معاهدة دفاعية بين سورية والمملكة العربية السعودية ومصر (١٢) ، ثم تحقق أخيرا الحلف العسكري الذي طالبت به المملكة العربية من قبل عندما تم التوقيع على معاهدة الضمان الجماعي في الاسكندرية في يونيو ١٩٥٠ .

تلك هي بعض المواقف التي دارت حول السياسة التي انتهجتها المملكة العربية

